مجلة العلوم الاقتصادية | المجلد 17/ العـدد: 1 (2022)، ص 300-321

أهمية قرض الإيجار التمويلي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

(دراسة حالة المؤسسات الناشطة في ولاية تيارت)

The importance of the financial lease loan in financing small and medium enterprises (A case study of enterprises active in Tiaret)

خالد بعاشي	إلهام عطاوي*
مخبر تسيير المؤسسات، جامعة سيدي بلعباس(الجزائر)	مخبر تسيير المؤسسات، جامعة سيدي بلعباس(الجزائر)
khalid.baachi@univ-sba.dz	ilhattaoui@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/08/02 تاريخ القبول: 2021/11/18

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهمية قرض الإيجار التمويلي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر مالكيها، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال إبراز الإطار النظري لمتغيرات الدراسة. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبيان وتوزيعه على عينة من مالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في ولاية تيارت.

وتوصلت الدراسة إلى وُجود أسباب تستدعي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عينة الدراسة لاستخدام قرض الإيجار التمويلي لتمويل احتياجاتها من الأصول الإنتاجية، وكذلك أثبتت نتائج الدراسة وُجود أهمية كبيرة للإيجار التمويلي في تمويل هذه المؤسسات نظرا لسهولة الحصول عليه وانخفاض التكاليف، كما توصلت أيضا الدراسة إلى أن هناك صعوبات تواجه مالكي المؤسسات في استخدام الإيجار التمويلي.

كلمات مفتاحية: قرض الإيجار، التمويل، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تيارت.

Abstract:

This study aimed to identify the importance of the financial leasing loan in financing small and medium enterprises from the viewpoint of their owners. The study relied on the descriptive and analytical approach by highlighting the theoretical framework of the study variables. To achieve the objectives of the study, a questionnaire was developed and distributed to a sample of owners of small and medium enterprises operating in the state of Tiaret.

The study found that there are reasons why small and medium enterprises ask the study sample to use the financial lease loan to finance their needs of productive assets. The results of the study also indicated that there is a great importance of financial leasing in financing. These institutions are due to easy access and low costs. The study also found that there are difficulties facing project owners in using financial leasing.

Keywords: *Finance lease. Loan. Small and Medium Enterprise. Tiaret.*

* المؤلف المرسل

العنوان : أهمية قرض الإيجار التمويلي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة المؤسسات الناشطة في ولاية تيارت)	المؤلفين : خالد بعاشي و إلهام عطاوي

1.مقدمة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها على تنويع أنشطتها ومنتجاتها لما تتمتع به من مرونة عالية مما يسمح لها بتغيير سياساتها المالية والإنتاجية والتسويقية، بحيث تشترك في جميع المجالات والقطاعات. كما أن ضُعف المؤسسات الاقتصادية العمومية والتخلي التدريجي عن الاقتصاد الموجه للتحول نحو اقتصاد السوق، ساهما في نمو المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة. والجزائر، كغيرها من الدول النامية، اعترفت بأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبارها قاطرة لتحقيق التنمية الاقتصادية، خاصة وأن معظم الدول الصناعية تعتمد عليها في سياساتها الاقتصادية لأنها تشكل الجزء الأكبر من هيكلها (زيرق، 2017، صفحة أ).

ولهذا شرعت الحكومة الجزائرية في الآونة الأخيرة في الإفصاح عن قرارات استراتيجية هامة لتطوير المؤسسات الناشئة وطرق تمويلها، ومن أهم هذه القرارات إنشاء صندوق استثماري لدعم هذه المؤسسات. وحسب بيان للوزارة الأولى، فإنه تم التطرق في اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في أواخر فيفري 2020 إلى عرض آليات وسُبل تمويل المؤسسات الناشئة، حيث تم اقتراح إنشاء نظام جديد لتمويل هذه المؤسسات خلال مختلف مراحل تطورها. وأهم ما جاءت به الحكومة هو إنشاء وزارة مستقلة بذاتها لهي وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، وهذا لإحداث إطار قانوني وتنظيمي للمؤسسات الناشئة وتحديث طرق تقييم أدائها، كما تم وضع خارطة طريق لتمويل هذه المؤسسات وذلك بإشراك بورصة رأس المال الاستثماري، وتحديد كيفية مساهمة المغتربين في دعم وترقية هذه المؤسسات.

1.1. إشكالية الدراسة:

نظرا لصغر حجم المؤسسات الناشئة وعدم قدرة مالكيها لتقديم الضمانات اللازمة للحصول على التمويل، هناك صعوبات ومشاكل تعاني منها في هذا الجانب خاصة من طرف البنوك، التي تتعامل في غالب الأحيان مع المؤسسات الاقتصادية كبيرة الحجم، إلا أنه توجد بدائل أخرى للتمويل من بينها الإيجار التمويلي، يمكن أن تلجأ

إليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتلبية احتياجاتها المالية. والإشكالية المطروحة هي: **هل يساهم قرض الإيجار التمويلي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في ولاية تيارت؟**

انطلاقا من هذه الإشكالية يمكننا طرح التساؤلات التالية:

- ✓ هل تعتمد المؤسسات الاقتصادية الناشطة في ولاية تيارت على قرض الإيجار لتلبية احتياجاتها المالية؟
- ✓ هل للإيجار التمويلي دور في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في ولاية تيارت؟
- ✓ هل هناك عراقيل تواجه المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة الناشطة في ولاية تيارت لاستخدام الإيجار التمويلي من وجهة نظر مالكيها؟

2.1. فرضيات الدراسة:

- ✓ لا توجد أسباب لاستخدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في ولاية تيارت لقرض الإيجار التمويلي.
- ✓ لا توجد أهمية للإيجار التمويلي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في ولاية تيارت.
- ✓ لا تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في ولاية تيارت عراقيل وصعوبات في استخدام الإيجار التمويلي

3.1. أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في أهمية المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة الحجم لدفع التنمية الاقتصادية في الجزائر، كما تبرز أيضا أهمية الدراسة في أهمية الإيجار التمويلي باعتباره أحد أهم بدائل التمويل المتاحة أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

4.1. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- ✓ إبراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

- ✓ توضيح دور وأهمية الإيجار التمويلي في تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة الناشطة في ولاية تيارت.
- ✓ التعرف على العراقيل والصعوبات التي تواجه مالكي المؤسسات الاقتصادية الناشطة في ولاية تيارت لاستخدام الإيجار التمويلي.

2.ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.2. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يُعرف القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤرخ في 10 يناير 2017، المؤسسة الصغيرة هي "...مؤسسة تشغل ما بين عشرة (10) إلى تسعة وأربعين (49) شخصا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعمائة (400) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي (200) مليون دينار جزائري" (المادة 9، القانون رقم 17-02).

ويعرف القانوني التوجيهي 17-02 أيضا المؤسسة المتوسطة على أنها "...مؤسسة تشغل ما بين خمسين (50) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا، ورقم أعمالها السنوي ما بين أربعمائة (400) مليون دينار جزائري إلى أربعة (4) ملايير دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتي (200) مليون دينار جزائري إلى مليار (1) دينار جزائري" (المادة 8، القانون رقم 17-02).

2.2. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص التي جعلت الدول النامية تهتم بها، من هذه الخصائص نذكر (معوشي و جواب ، 2020، صفحة 18)

- ✓ سهولة وقلة إجراءات تكوينها، إذ لا يتطلب الأمر غالبا إلا دفع الرسوم المطلوبة واستخراج رخصة القيام بالعمل، وتتميز بانخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا.

- ✓ الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتميز بالبساطة وهو أقل تعقيد من المؤسسات كبيرة الحجم، ففي الأولى القرار يُتخذ من طرف المالك ويكون سريعا عكس المؤسسات الكبيرة.
- ✓ سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدود نسبيا والمعرفة الشخصية بالعملاء يساهم في التعرف على احتياجاتهم لتلبيتها بسرعة.
- ✓ انخفاض الطاقة الإنتاجية وجودة الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ انخفاض التكاليف غير المباشرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمؤسسات كبيرة الحجم (زغيب، 2005، صفحة 215).
- ✓ تتميز بالمرونة في التعامل مع مختلف أذواق الزبائن، وتعمل على توظيف اليد العاملة من مختلف الفئات (العساف، الوادي، و سمح، 2012، صفحة 42).

أ. أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يرمي إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق الأهداف التالية (مديرية الصناعة والمناجم، 2020):

- ✓ ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستخدام أنشطة اقتصادية لم تكن موجودة سابقا، والعمل على إحياء أنشطة أخرى ميتة.
- ✓ استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة والمساهمة في القضاء على البطالة.
- ✓ المساهمة في إدماج المفصولين عن العمل جراء إفلاس بعض المؤسسات العمومية.
- ✓ يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية.
- ✓ تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية إلى تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.
- ✓ تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميها.

ب. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري لاقتصاديات الدول النامية، والتي لها أهمية بالغة في تفعيل التنمية الاقتصادية والدفع بها في هذه الدول. وتتجلى الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كونها (معوشي و جواب ، 2020، صفحة 19):

- ✓ تساهم في توفير فرص العمل وتقليص البطالة.
- ✓ تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية.
- ✓ تقديم منتجات وخدمات جديدة.
- ✓ تساهم في زيادة حجم وقيمة الصادرات.
- ✓ تساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي مع المؤسسات كبيرة الحجم.
- ✓ المحافظة على الأعمال الحرفية وترقيتها (زيرق، 2017، صفحة 19).

3.ماهية قرض الإيجار التمويلي

يتميز قرض الإيجار التمويلي بخصائص عديدة تُميزه عن القروض البنكية، إضافة إلى تنوعه وانقسامه إلى عدة أنواع باختلاف أسباب الحاجة إليه.

1.3. مفهوم قرض الإيجار التمويلي:

عُرف الإيجار التمويلي تحت عدة مُسميات أو مُصطلحات، فهناك من يُطلق عليه الائتمان التجاري أو التمويل بالاستئجار أو التمويل التأجيري، إلا أن جميع التعاريف تتفق على أنه يُعد مصدرا تمويليا مبتكرا حديثا، يوفر للمشروعات الاستثمارية أصولا رأسمالية إنتاجية طويلة الأجل، عن طريق التأجير ودون الحاجة لشرائها أو تملَكها، وهذا مقابل دفعات مالية. وهذه العملية (عملية التأجير) تُحقق للمستأجر ميزتين هما: سرعة الحصول على الأصول الرأسمالية الإنتاجية المطلوبة للتشغيل، والانتفاع بها. وزيادة الاستثمارات وذلك من خلال تخفيف

الأعباء على الموارد المالية للعميل المستأجر. في حين تُوفر للمؤجر ميدانا واسعا للاستثمار بعوائد مناسبة (صيام، 2014، صفحة 151).

كما أطلق المشرع الجزائري مصطلح الاعتماد الإيجاري على قرض الإيجار التمويلي. ويُعرفه من خلال الأمر 96-09 المؤرخ في 10 يناير 1996 على أنه عملية تجارية ومالية تتعلق فقط بأصول منقولة أو غير منقولة ذات الاستعمال المهني أو بالمحلات التجارية أو بمؤسسات حرفية، يتم تحقيقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا ومعتمدة صراحة بهذه الصفة، مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب (أشخاصا طبيعيين كانوا أم معنويين)، وتكون هذه العملية قائمة على عقد إيجار يمكن أن يتضمن أو لا يتضمن حق الخيار بشراء الأصل لصالح المستأجر (المادة 1، أمر رقم 96-09).

2.3. أطراف عقد الإيجار التمويلي:

- ✓ **المؤجر**: وهو المؤسسة المالية المرخص لها لممارسة نشاط التأجير التمويلي.
- ✓ **المستأجر**: وهو الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يحق له حيازة الأصل المؤجر واستخدامه بموجب عقد.

3.3. أهمية الإيجار التمويلي:

الإيجار التمويلي هو أحد أهم أدوات التمويل المتاحة كوسيلة لتطوير الاستثمارات المحلية، إلى جانب أدوات التمويل الأخرى. من خلال تطوير أدوات جديدة مثل الإيجار التمويلي، يمكن للبلدان تعميق أنشطة قطاعها المالي من خلال تقديم منتجات جديدة بخدمات مختلفة، وإدخال أطراف جديدة وتوسيع قاعدة المستفيدين من هذه الخدمات. ويؤثر هذا النشاط المهم والحيوي على الاقتصاد، ويساهم في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال تزويد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمزيد من الفرص لتلقي التمويل من خلال آلية لاستخدام الأصول المنتجة كضمان. ويؤدي إلى تحسين قدرة المؤسسات على مواكبة التطورات التكنولوجية، هذا يزيد من جودة المنتج ويزيد من الإنتاجية وبالتالي القدرة التنافسية. وكل هذا يجعل التأجير التمويلي نظام تمويل فعال، خاصة

وأن البنوك قد لا تُلبي جميع الاحتياجات التمويلية لاستثمارات رأس المال لعدة أسباب، قد يكون أهمها عدم قدرة المستفيد على تقديم ضمانات محددة يطلبها البنك عادة (هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، 2021).

كما يُوفر الإيجار التمويلي مزايا عدة لكل من المؤجر والمستأجر لهي:

أ. حقوق وامتيازات المؤجر:

- ✓ يوفر مجالا واسعا للاستثمار بعوائد مناسبة، وبضمان كافي يتمثل في احتفاظه بملكية الأصل المؤجر.
- ✓ يعتبر نظاما أفضل من نظام البيع بالتقسيط، وهذا راجع لسهولة تطبيقه ولوجود منظومة قانونية خاصة بالنشاط الممارس.
- ✓ يُقلل من مخاطر الائتمان بالنسبة للمؤجر (سرعة استعادة الأصل في حال عدم التزام المستأجر بالدفع)
- ✓ يتمتع المؤجر بحق امتياز عامَ على كل الأصول المنقولة وغير المنقولة التي هي للمستأجر ومستحقاته والأموال الموجودة بحسابه (المادة 23، أمر رقم 96-09).
- ✓ يمكن للمؤجر أن يتخذ جميع إجراءات الحجز التحفظي على منقولات المستأجر وعقاراته، وهذا للمحافظة على مستحقاته على المستأجر (المادة 25، أمر رقم 96-09).
- ✓ يحق للمؤجر بصفته مانح القرض في إطار عملية الإيجار التمويلي، أن يتقدم على كل دائني المستأجر الآخرين لتحصيل ناتج تحقيق الضمانات العينية المكونة لصالحه وكذا المبالغ المدفوعة بكفالات فردية وتضامنية للمستأجر، وذلك حسب المبالغ المستحقة عليه، في أي وقت في إطار عقد الإيجار التمويلي (المادة 28، أمر رقم 96-09).

ب. حقوق وامتيازات المستأجر:

- ✓ يتمتع المستأجر بحق الانتفاع بالأصل المؤجر بمقتضى عقد إيجار تمويلي ابتداء من تاريخ تسليم الأصل المؤجر من قبل المؤجَر والمحدد في العقد. ويمارس المستأجر حق الانتفاع خلال المدة التعاقدية للإيجار والتي تنقضي عند التاريخ المحدد لإعادة الأصل المؤجر للمؤجر (المواد 29 و 30، أمر رقم 96-09).
- ✓ تمكين المستأجر من حيازة الأصول الرأسمالية اللازمة لتطوير مشروعه دون أن يضطر إلى تجميد جزء كبير من أمواله إذا ما قام بشرائها، ما يُوفر لمشروعه مستوى أعلى من السيولة.
- ✓ الإيجار التمويلي يساهم في تسهيل عمليات التجديد والتحديث ومواكبة التطور التكنولوجي، بما يزيد من القدرة التنافسية لمنتجات المستأجر.
- ✓ الامتيازات الجبائية التي يحصل عليه المستأجر باعتبار أن الجانب الجبائي عنصرا مهما في حياة المؤسسة (Banque d'Algérie، 2001).
- ✓ الإيجار التمويلي يساهم في زيادة العائد على حقوق الملكية إذا تم استثمار الأصول المستأجرة بشكل فعال مقارنة بشرائها.

4.دور وأهمية قرض الإيجار التمويلي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في ولاية تيارت (دراسة ميدانية)

بعدما تناولنا سابقا الإطار النظري لمتغيرات الدراسة المتمثلة أساسا في ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماهية قرض الإيجار التمويلي، سنتناول في هذا الجزء من البحث دراسة العلاقة بين قرض الإيجار التمويلي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في ولايات تيارت، من خلال إبراز أهمية هذا التمويل في تنمية وتطوير هذه المؤسسات.

1.4. مصادر جمع البيانات:

بالنسبة للجانب النظري للدراسة فتم الاستعانة بمجموعة من المصادر ممثلة في بعض الكتب والمقالات والأطروحات، أما في الجانب الميداني فقمنا بتصميم استبيان لجمع المعلومات من عينة الدراسة.

2.4. أدوات الدراسة:

بهدف جمع المعلومات المتعلقة بالبحث، قمنا بتصميم استبيان وتم تقسيمه إلى ثلاث محاور:

- ✓ المحور الأول: أسباب استخدام المؤسسة لقرض الإيجار التمويلي
- ✓ المحور الثاني: أهمية الإيجار التمويلي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ✓ المحور الثالث: الصعوبات والعراقيل التي تواجهها المؤسسة في استخدام الإيجار التمويلي

وتم استخدام مقياس Likert الثلاثي لمعرفة اتجاهات إجابات المستجوبين على أسئلة الاستبيان، والجدول 1 الموالي يوضح درجات المقياس والفئة التي يقع فيها المتوسط الحسابي لكل درجة.

جدول1: مقياس Likert الثلاثي

الاتجاه	غير موافق	محايد	موافق
الدرجة	1	2	3
فئة المتوسط الحسابي	[1 −1.66]	[1.67 −2.33]	[2.34 −3]

المصدر: من إعداد الباحثين

تم حساب حدود الفئات عن طريق حساب المدى حيث: المدى = القيمة الكبرى – القيمة الصغرى.

أي المدى = 3−1 = 2، طول الفئة = المدى / عدد التكرارات أي طول الفئة = 3/2 = 0.66 ومنه نضيف الطول 0.66 بالتدرج إلى الفئات ابتداء من الفئة الأولى لنحصل على فئات المتوسط الحسابي الموافقة لكل درجة كما هو موضح في الجدول السابق.

3.4. مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في كافة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة الناشطة في ولاية تيارت، أما عينة الدراسة فتتمثل في مالكي هذه المؤسسات، ونظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة وصعوبة الاتصال بكافة أفراده، تم اختيار عينة عشوائية (50 مؤسسة صغيرة ومتوسطة) لتوزيع استمارات الاستبيان على مالكيها.

4.4. صدق وثبات الاستبيان:

تم التحقق من صدق الاستبيان من خلال عرضه على مجموعة من المحكمين من أساتذة ومهنيين في ميدان المحاسبة والتدقيق، وذلك للحكم على مدى صلاحيته كأداة لجمع البيانات، وتم الأخذ بنصائحهم مع إجراء التعديلات المطلوبة ليخرج الاستبيان في صورته النهائية القابلة للتوزيع على عينة الدراسة.

ولاختبار ثبات الاستبيان تم حساب معامل ألفا كرونباخ، والجدول 2 التالي يوضح النتائج كما يلي:

جدول2: معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

الرقم	محاور الاستبيان	عدد العبارات	ألفا كرونباخ	الصدق
01	أسباب استخدام المؤسسة لقرض الإيجار التمويلي	07	0,712	0.843
02	أهمية الإيجار التمويلي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	05	0,743	0.862
03	الصعوبات والعراقيل التي تواجهها المؤسسة في استخدام الإيجار التمويلي	05	0,642	0.801
	جميع المحاور	17	0.735	0.857

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول 2 أن معاملات ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان تتراوح بين (0.5250-0.839) وهي معاملات مقبولة، وكذلك معامل ألفا كرونباخ لجميع محاور الاستبيان بلغ (0.735) وهذا يدل على أن

قيمة الثبات مقبولة، وكذلك قيمة معامل الصدق والذي يمثل الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ، لجميع محاور الاستبيان تتراوح بين (0.801–0.862)، في حين قيمة معامل الصدق لمحاور الاستبيان مجتمعة بلغت (0.857) وهي قيمة جيدة تدل على أن أداة الدراسة ذات صدق كبير مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبيان وصلاحيته لتحليل وتفسير نتائج الدراسة واختبار فرضياتها.

5. تحليل ومناقشة النتائج

1.5. تحليل نتائج المحور الأول للدراسة:

سنقوم بتحليل نتائج فقرات المحور الأول من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري من أجل تحديد اتجاه أراء أفراد العينة، ومعرفة مختلف أسباب استخدام المؤسسة لقرض الإيجار التمويلي، والجدول 3 الموالي يوضح ذلك:

جدول3: نتائج عبارات المحور الأول

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
01	يستخدم لتغطية كافة احتياجات المؤسسة.	2.88	0.435	موافق
02	نظرا لسهولة إجراءات الحصول على الأصول المطلوبة وبأقصى سرعة	2.84	0.510	موافق
03	نظرا لانخفاض أسعار الفائدة مقارنة مع اساليب التمويل الأخرى.	2.82	0.523	موافق
04	بسبب عدم تقديم ضمانات للحصول عليه.	2.84	0.548	موافق

05	نظرا لحصول المستأجر على الاعفاءات الضريبية.	2.98	0.141	موافق
06	بسبب انخفاض الأعباء المالية.	2.84	0.548	موافق
07	يفيد في تحسين إدارة التدفقات النقدية للمؤسسة.	2.96	0.198	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول 3 أن المتوسطات الحسابية لكافة العبارات المتعلقة بمعرفة اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول أسباب استخدام قرض الإيجار التمويلي من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في ولاية تيارت كانت مرتفعة، حيث تراوحت ما بين (2.82 و2.96)، حيث أن العبارة رقم (5) والتي تنص على أنه من أسباب اللجوء إلى الإيجار التمويلي هو حصول المستأجر على الإعفاءات الضريبية، في حين جاءت العبارة رقم (3) والتي تنص على أن انخفاض أسعار الفائدة مقارنة مع أساليب التمويل الأخرى كان سببا للجوء المؤسسات إلى قرض الإيجار التمويلي. ويلاحظ بشكل عام أن إجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة المحور الأول كانت إيجابية، حيث أن جميع المتوسطات هي أكبر من المتوسط الفرضي (2).

2.5. تحليل نتائج المحور الثاني للدراسة:

سيتم تحليل نتائج فقرات المحور الثاني من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري من أجل تحديد اتجاه أراء أفراد العينة، ومعرفة دور وأهمية قرض الإيجار التمويلي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في ولاية تيارت، والجدول 4 الموالي يوضح ذلك:

جدول4: نتائج عبارات المحور الثاني

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
08	الإيجار التمويلي يوفر على المستأجر تكاليف شراء الأصول الانتاجية.	2.90	0.416	موافق
09	يحد من التزام المستأجر بأي نفقات مسبقة.	2.84	0.510	موافق
10	يوفر للمستأجر سيولة نقدية لاستخدامها في أغراض أخرى.	2.88	0.435	موافق
11	الإيجار التمويلي يخفض من تكاليف التمويل.	2.94	0.314	موافق
12	يسهل في الحصول على التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	2.80	0.510	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول 4 أن المتوسطات الحسابية لكافة العبارات المتعلقة بمعرفة اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول دور وأهمية قرض الإيجار التمويلي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في ولاية تيارت كانت مرتفعة، حيث تراوحت ما بين (2.84 و2.94)، حيث أن العبارة رقم (11) والتي تنص على أن "الإيجار التمويلي يُخفض من تكاليف التمويل" جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (2.94) وبانحراف معياري قيمته (0.314) مما يدل على تقارب إجابات افراد عينة الدراسة في حين جاءت العبارة رقم (12) والتي تنص على أن "الإيجار التمويلي يسهل في الحصول على التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قيمته (2.80) وبانحراف معياري قدره (0.510). ويلاحظ بشكل عام أن إجابات

أفراد عينة الدراسة على أسئلة المحور الثاني كانت إيجابية، حيث أن جميع المتوسطات هي أكبر من المتوسط الفرضي (2).

3.5. تحليل نتائج المحور الثالث للدراسة:

سيتم تحليل نتائج فقرات المحور الثاني من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري من أجل تحديد اتجاه أراء أفراد العينة، الصعوبات والعراقيل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في ولاية تيارت لاستخدام الإيجار التمويلي، والجدول 5 يوضح ذلك:

جدول5: نتائج عبارات المحور الثالث

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
13	الإجراءات المتبعة لاستخدام الإيجار التمويلي طويلة ومكلفة.	2.50	0.432	موافق
14	هناك غياب ثقة لدى مؤسسات التأجير (المؤجرين).	2.78	0.582	موافق
15	ارتفاع كلفة الإيجار التمويلي مقارنة بأساليب التمويل الأخرى.	2.70	0.707	موافق
16	خوف المؤجرين من فشل المؤسسة المستأجرة.	2.74	0.664	موافق
17	هناك نقص في المؤسسات المؤجرة.	2.80	0.510	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول 5 أن المتوسطات الحسابية لكافة العبارات المتعلقة بمعرفة اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول العراقيل والصعوبات التي تواجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في ولاية تيارت في استخدام الإيجار التمويلي كانت مرتفعة، حيث تراوحت ما بين (2.70 و2.80)، حيث أن العبارة رقم (17) والتي تنص على أن "هناك نقص في المؤسسات المؤجرة" جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (2.80) وبانحراف معياري قيمته (0.510) مما يدل على تقارب إجابات افراد عينة الدراسة في حين جاءت العبارة رقم (13) والتي تنص على أن " الإجراءات المتبعة لاستخدام الإيجار التمويلي طويلة ومكلفة" جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قيمته (2.50) وبانحراف معياري قدره (0.432). ويلاحظ بشكل عام أن إجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة المحور الثاني كانت إيجابية، حيث أن جميع المتوسطات هي أكبر من المتوسط الفرضي (2).

6. اختبار فرضيات الدراسة

لاختبار فرضيات الدراسة تم إخضاعها لاختبار T لعينة واحدة، والنتائج موضحة كما يلي:

1.6. اختبار الفرضية الأولى:

تم صياغة الفرضية العدمية والفرضية البديلة كما يلي:

- ✓ **الفرضية العدمية (H0):** لا توجد أسباب لاستخدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في ولاية تيارت لقرض الإيجار التمويلي.
- ✓ **الفرضية البديلة (H1):** توجد أسباب لاستخدام المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة الناشطة بولاية تيارت لقرض الإيجار التمويلي.

جدول6: نتائج اختبار T لعينة واحدة للفرضية الأولى (مستوى المعنوية 0.05)

البيان	المتوسط الحسابي	قيمة T المحسوبة	درجة الحرية	قيمة sig
الفرضية الأولى	2.88	27.983	49	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS

من خلال النتائج الموضحة في الجدول 6 نجد أن قيمة (T) المحسوبة هي أكبر من قيمة (T) الجدولية، وكذلك نجد أن قيمة SIG قد بلغت 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، وعليه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: **توجد أسباب لاستخدام المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة الناشطة بولاية تيارت لقرض الإيجار التمويلي.**

2.6. اختبار الفرضية الثانية:

تم صياغة الفرضية العدمية والفرضية البديلة كما يلي:

- ✓ **الفرضية العدمية (H0):** لا توجد أهمية للإيجار التمويلي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في ولاية تيارت.
- ✓ **الفرضية البديلة (H1):** توجد أهمية للإيجار التمويلي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بولاية تيارت.

جدول7: نتائج اختبار T لعينة واحدة للفرضية الثانية (مستوى المعنوية 0.05)

البيان	المتوسط الحسابي	قيمة T المحسوبة	درجة الحرية	قيمة sig
الفرضية الثانية	2.87	21.154	49	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتضح لنا من خلال الجدول 7 أن قيمة T المحسوبة قد بلغت (21.154) وهي أكبر من قيمة T الجدولية، وكذلك بلغت قيمة SIG(0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وعليه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: **توجد أهمية للإيجار التمويلي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بولاية تيارت.**

3.6. اختبار الفرضية الثالثة:

تم صياغة الفرضية العدمية والفرضية البديلة كما يلي:

- ✓ **الفرضية العدمية (H0):** لا تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في ولاية تيارت عراقيل وصعوبات في استخدام الإيجار التمويلي.
- ✓ **الفرضية البديلة (H1):** تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في ولاية تيارت عراقيل وصعوبات في استخدام الإيجار التمويلي.

جدول8: نتائج اختبار T لعينة واحدة للفرضية الثالثة (مستوى المعنوية 0.05)

البيان	المتوسط الحسابي	قيمة T المحسوبة	درجة الحرية	قيمة sig
الفرضية الثالثة	2.74	12.469	49	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتضح لنا من خلال الجدول 8 أن قيمة T المحسوبة قد بلغت (12.469) وهي أكبر من قيمة T الجدولية، وكذلك بلغت قيمة SIG(0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وعليه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: **تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في ولاية تيارت عراقيل وصعوبات في استخدام الإيجار التمويلي.**

7. الخاتمة:

يعتبر قرض الإيجار التمويلي من أهم الأساليب التمويلية الحديثة التي تلجأ إليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتغطية احتياجاتها من الأصول الإنتاجية، وهذا بسبب ضعف مواردها الذاتية من جهة، وسهولة الإجراءات اللازمة للحصول على هذا التمويل مقارنة بالقروض البنكية التقليدية من جهة أخرى. كما يلعب الإيجار التمويلي دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال إحداث وحدات إنتاجية والدفع بالتنمية المحلية.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة نذكر:

- ✓ غياب الحاجة لتقديم الضمانات من طرف المؤسسات المستأجرة الناشطة في ولاية تيارت جعلها تتجه بقوة لاستخدام الإيجار التمويلي من وجهة نظر مالكي هذه المؤسسات.

- ✓ سهولة إجراءات الإيجار التمويلي مكّنت من احتلاله المرتبة الأولى في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الناشطة في تيارت مقارنة بالقروض البنكية.
- ✓ الإيجار التمويلي يُخفض من تكاليف التمويل ويُوفر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في ولاية تيارت سيولة مالية تستخدمها في أغراض أخرى.
- ✓ يواجه مالكي المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة الناشطة في ولاية تيارت صعوبات في استخدام الإيجار التمويلي، ومن أكثر هذه الصعوبات نجد: غياب الثقة لدى المؤجرين، خوف المؤجرين من فشل المؤسسات المستأجرة وغياب كفاءة بعض مُسيري المؤسسات.

في ضوء النتائج المتوصل إليها نُوصي بما يلي:

- ✓ منح الفرصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في تمويلها لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- ✓ تشجيع الاستثمار في مجال الإيجار التمويلي، ومنح فرصة للشباب لإنشاء مؤسسات مالية متخصصة في هذا المجال.
- ✓ تبسيط إجراءات الحصول على قرض الإيجار التمويلي لتشجيع مالكي المؤسسات للعمل بهذا الأسلوب لتمويل احتياجات مؤسساتهم.
- ✓ ضرورة شرح وتبسيط إجراءات قرض الإيجار التمويلي وتوضيح أهميته بالنسبة للمؤجر والمستأجر لزرع الثقة بينهما، والمساهمة في النهوض بالاقتصاد الوطني.
- ✓ ضرورة تكوين مالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الإيجار التمويلي.

8. قائمة المراجع:

- **أحمد زكريا صيام. (2014). دور التأجير التمويلي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد الثاني*(العدد السابع)، صفحة 151.**

- أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، و حسين محمد سمح. (2012). *الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة* (المجلد الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- أمر رقم 96-09 المؤرخ في 10 يناير 1969، الجريدة الرسمية، العدد 3، 1996، المواد 01، 23،25، 28-30.
- بوعلام معوشي، و حنان جواب . (جوان, 2020). دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر. *مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، 05*(01).
- سوسن زيرق. (2017). *مساهمة قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة ميدانية بولاية سكيكدة 2010-2015)*. جامعة أم البواقي: أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة.
- القانون رقم 17-02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 هـ الموافق ل 10 يناير سنة 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 02، 2017، المادتين 08 و 09.
- مديرية الصناعة والمناجم. (31 12, 2020). *مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة*. تم الاسترداد من موقع مديرية الصناعة والمناجم لولاية مسيلة: http://dim-msila.dz/?p=73
- مليكة زغيب. (2005). استخدام قرض الإيجار في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة. (جامعة بسكرة، المحرر) *مجلة العلوم الإنسانية* (العدد السابع)، صفحة 215.

- هيئة سوق رأس المال الفلسطينية. (06 01, 2021). *قطاع التأجير التمويلي*. تم الاسترداد من هيئة سوق رأس المال الفلسطينية: https://www.pcma.ps/FLS/Pages/About-sector.aspx

- Banque d'Algérie .(2001) .BANK MEDIA, le journal Interne de la Banque d'Algérie, Avril-Mai, N°43.